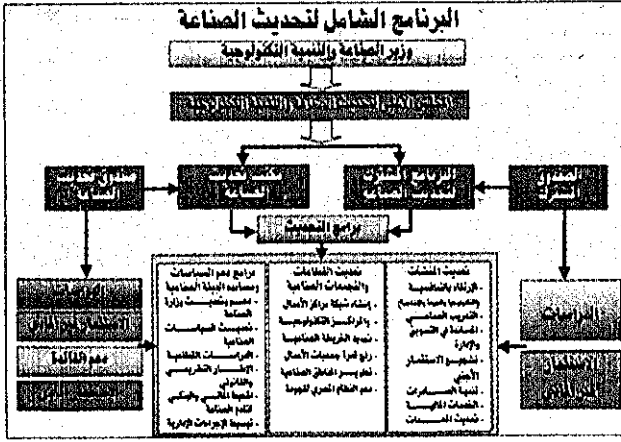


# بدأ تحديث ٢٥٠ مصنعا بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه

## ٢٥٠ مليون جنيه لدعم سعر الاقراض لشراء المعدات الحديثة



د. مصطفى الرفاعي



مخطط البرنامج الشامل لتحديث الصناعة المصرية

### حديث يكتبه محمد العتر

● سبقت وزير الصناعة.. كيف يتم اختيار المشروعات التي سيتم تحديثها.. ما هي معايير الاختيار؟

قال الدكتور مصطفى الرفاعي: يوجد لدينا في الهيمنة العامة للتصنيع سجلات كاملة لجميع المنشآت الصناعية في مصر من خلال هذا الحصر تم تحديد أكثر من ٢٤ ألفا و ٢٥٠ مصنعا تم استبعاد الورش والمخابز ليصبح عدد المصانع عندنا حوالي ٢٠ ألف مصنع في ٢ أنواع.

● المجموعة الأولى: مصانع محنة.. جاهزة.. انتاجها يوجه الى السوق المحلي والاسواق الخارجية وله سعة طيبة وقادرة على المنافسة مثل السجاد والسيراميك وهذه النوعية من الانتاج لن تتأثر بالقدام اليان.. ولا توجد مشاكل تتوق انتاجها وتطويرها.

● المجموعة الثانية: مصانع غير قابلة للتحديث.. معداتها قديمة وطاقاتها الانتاجية ضعيفة وتتخذ من الاحياء الشعبية موقعا لها.. هذه المصانع تحتاج الى التوقف وابداء بديل اكثر تطورا.

● المجموعة الثالثة: مصانع قابلة للتحديث طبقا لمعايير محددة هي ان انتاجها قابل للتصدير ومطلوب للاسواق العالمية.. وان يكون انشاؤها قد تم منذ اكثر من ٢ سنوات.. ولدى اصحابها الرغبة في التحديث والتحويل حيث سيساهمون بحوالي ٣٠٪ من التكلفة.. ثم من الضروري ان يعود تحديث المصنع بعائد اقتصادي لاصحابه وللولة.

● وماذا بعد اختيار ٢٥٠ مصنعا للاشتراك في البرنامج هذا العام؟

قال وزير الصناعة: قمنا بشرح كامل لاهداف التحديث للمصانع التي وقع عليها الاختيار لتمثل القائمة الاولى المقترح تحديث انتاجها.. لكن الخطوة الاولى ان يتقدم صاحب المصنع او اصحاب المنشأة الى نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع يطلب المشاركة في عملية التحديث.. ابداء الرغبة في الاشتراك في عملية التحديث ضروري.. ثم تأتي الخطوة الثانية.. سيتم تكليف مجموعة عمل بموافقة صاحب المصنع بالقيام بدراسة تشخيصية في حالة عدم توافر هذه الدراسة.. تحدد المطلوب للتطوير والتحديث.. ادارة.. كوادر.. نشاط تسويقي.. خطوط انتاج جديدة.. مراقبة جودة.. تصميم المنتجات.. تكنولوجيا حديثة.. اعادة تصميم لخطوط الانتاج.. استيراد معدات ومعامل.. ومن المقرر ان يسند صاحب المصنع ٣٠٪ من التكلفة ولدينا برامج للتحديث التي تمولها الدولة مباشرة او بالاشتراك مع الاتحاد الاوربي لتغطية باقى التكلفة.

● وامام وزير الصناعة وضعت سؤالا محندا.. ما هي النتائج ماذا تتوقعون من عملية التحديث للصناعة المحلية؟

قال: ان لدينا برامج تقوم الدولة مباشرة بتحويلها وبرامج مشتركة مع الاتحاد الاوربي يساهم فيها بنسبة ٦٠٪ لكن القواعد الجديدة التي سيتم على اساسها المصار الرئيسي هو التصدير.. ويطبقا لتقديرنا فانه نتيجة لتفويض مخطط التحديث يمكن تحقيق رفع قيمة الانتاج الصناعي من ١٦٥ مليار جنيه الى ٣١٧ مليار جنيه.. وان المصانع التي سيتم تحديثها سوف تساهم بحوالي ٨٦ مليار جنيه وحدها.. كما ان قيمة صادراتنا الصناعية سوف ترتفع من ٨ مليارات جنيه سنويا الى ٧٦ مليار جنيه بعد ١٠ سنوات باسعار العام الحالي.

● وأسأل وزير الصناعة.. هل تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج الطموح لتحديث الصناعة؟

قال: استجابات الحكومة لكل ما طلبته وزارة الصناعة لهذا الغرض.. تم تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه في الميزانية الحالية الذي بدأ منذ اول شهر يوليو الحالي وحتى يونيو من العام القادم ٢٠٠٢ للانفاق منها لمواجهة احتياجات عملية تحديث الصناعة المحلية.. مثلا دعم سعر الفائدة على تمويل المعدات الاستثمارية للمصانع التي يتضمنها التحديث من ١٤٪ الى ٧٪ يتكلف حوالي ٢٥٠ مليون جنيه.

● ماذا يدور في رأس وزير الصناعة من اجل تحديث الصناعة الوطنية؟

الرجل مهموم بمشاكل الصناعة والموجة القادمة بنا من الدول الاوربية الكثيرين الافكار والمقترحات تملأ الاوراق امامه.. انه يبحث عن المضمون الذي يحقق نجاح تجربة التحديث التي بدأت منذ اول شهر يوليو الحالي.. في رقبته أكثر من ٢٠٠٠ مصنع من المستهدف تحديث أكثر من نصفها في ٥ سنوات.. من بينها ٢٥٠ مصنعا تدخل التجربة هذا العام تتكلف تراسات برنامج التحديث لها ١٠٠ مليون جنيه بواقع ٤٠٠ الف جنيه لكل مصنع.. ما هي النتائج المستهدفة من التحديث.. وكيف تقدم اصحاب المصانع للاشتراك في المشروع هذا ما يجيب عليه الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية في هذا الحديث الذي خص به جريدة «الأخبار».

قال: لاشك ان البرنامج القومي لتحديث الصناعة المصرية يعد من أهم البرامج التي تتبناها الدولة وتوليها اهتماما خاصا على كافة المستويات.. ولم يكن من السهل البدء في تنفيذ هذا البرنامج الهام دون وضع مجموعة من السياسات والقرارات التي تتلامم واحتياجات هذا البرنامج خاصة فيما يتعلق باعادة هيكلة وتطوير الوحدات التابعة لوزارة الصناعة.. والتي انشئت منذ عشرات السنين.. وكذلك انشاء كيانات صناعية وتكنولوجية حديثة تمثل اليات هامة لتنفيذ البرنامج.

وفي هذا الاطار اكد الدكتور مصطفى الرفاعي ان الوزارة اقترت مجموعة من السياسات تم وضعها من خلال اللقاءات المكثفة التي عقدت وشارك فيها المجتمع الصناعي.. وفي مقدمتهم الغرف الصناعية واصحاب المنشآت الصناعية.. ويمثلو جمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة.. والسياسات الجديدة تتضمن.. تصديق وزارة الصناعة واعادة هيكلة الوحدات التابعة لها.. كذلك العمل على زيادة الصادرات من الانتاج الصناعي عن طريق نشر الوعي الصناعي والالتزام بالمعايير ومستويات الجودة العالية والحرص على اقتصاديات الانتاج وخاصة فيما يتعلق بالتكلفة ورفع الكفاءة التسويقية.. من الضروري تحديث الصناعة بواسطة بنية تكنولوجية بانشاء مراكز تكنولوجية متطورة في مجالات الصناعات النسيجية والغذائية والجلود وهي الصناعات الثلاثة الرائدة والتي تحظى بقد كبير من الاسبقية في جهود التحديث.

كما ان التخطيط الصناعي الارشادي استنادا الى بنية معلوماتية صناعية تتيح للقائمين على الصناعة المعرفة بما يجري من احدث تطورات الصناعة في العالم وهو امر لا غنى عنه ونحن نعيش في زمن المعلوماتية وضرورة المنافسة والبحث عن الاسواق.

وقال وزير الصناعة الى جانب ذلك تتضمن السياسات استخراج وتصنيع الثروات المصرية وتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة لما لها من مردود مباشر على الاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل للشباب والافتقار بمسحة الانسان وحماية المستهلك ومراجعة نظم حوافز الاستثمار لخلق البيئة الرائدة والمحفزة للاستثمار.

● وأسأل وزير الصناعة.. هل تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج الطموح لتحديث الصناعة؟

قال: استجابات الحكومة لكل ما طلبته وزارة الصناعة لهذا الغرض.. تم تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه في الميزانية الحالية الذي بدأ منذ اول شهر يوليو الحالي وحتى يونيو من العام القادم ٢٠٠٢ للانفاق منها لمواجهة احتياجات عملية تحديث الصناعة المحلية.. مثلا دعم سعر الفائدة على تمويل المعدات الاستثمارية للمصانع التي يتضمنها التحديث من ١٤٪ الى ٧٪ يتكلف حوالي ٢٥٠ مليون جنيه.